بَابُ: الْمُبْتَدَأ وَالْخَبَرِ [١]

قال ابن آجروم: (المبتدأ: هو الاسم المرفوع العاري عن العوامل اللفظية[٢]، والخبر: هو الاسم المرفوع المسند إليه[٣]، نحو قولك " زيد قائم "[٤]، " الزيدان قائمان "، "الزيدون قائمون"[٥])

ولما فرغ من الثاني من المرفوعات شرع في الثالث والرابع منها، وهما: المبتدأ والخبر، فقال: (باب المبتدأ والخبر).

---

(١) الابتداء: الاهتمام بالشيء وجعله أولا لثان بحيث يكون الثاني خبرا عن الأول، وجمعهما في باب واحد، لأن الخبر ملازم للمبتدأ وإن كان المبتدأ لا يلزم الخبر، نحو: أقائم الزيدان، أقل رجل يقول ذلك، فالزيدان فاعل سد مسد الخبر، وجملة يقول ذلك في محل جر صفة.

(٢) أي: المبتدأ اصطلاحا، هو: الاسم الصريح كزيد قائم، أو المؤول كقوله تعالى: (وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ) تقديره: صومكم خير لكم، وقوله المرفوع، أي: بالابتداء لفظا نحو: زيد قائم، أو محلا نحو: موسى يخشى، ورفعه بالابتداء على الصحيح، قال ابن مالك:

ورفعوا مبتدأ بالابتدا كذاك رفع خبر بالمبتدا

وقيل: كل منهما رفع الخبر وقيل: إن الابتداء رافع لهما، وقيل: الابتداء رفع المبتدأ، وهما رفعا الخبر، وكونه المرفوع هو حكمه وكثيرا ما يذكر الحكم في الحد زيادة توضيح، وإلا فذكر الحكم في الحد فيه نظر، والعاري، أي: المجرد عن العوامل اللفظية غير الزائدة وما أشبهها، فإن عامله معنوي وقد يدخل عليه عامل زائد كبحسبك درهم، أو شبيه بالزائد مثل لعل.

(٣) أي: والخبر الأصلي، هو: الاسم الصريح كقائم، أو مؤول، كحق زيد أن يقوم فأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر خبر المبتدأ، وحكمه مرفوع بالمبتدأ، المسند إلى المبتدأ ثم تارة يكون المبتدأ والخبر: مفردين لمذكرين أو مثنيين، أو مجموعين جمع تصحيح، كما مثل.

(٤) هذا شروع في أمثلة المبتدأ والخبر الظاهر وهي: عشرة، أحدها: نحو زيد قائم، فزيد مبتدأ مرفوع بالابتداء، وقائم خبر المبتدأ، وهذا مثال المبتدأ والخبر، المفردين لمذكر.

(٥) وعلامة رفعهما: الألف في المثنى، والواو في الجمع نيابة عن الضمة، وتارة يكونان مجموعين جمع تكسير، كالزيود قيام، فهذه أربعة للمذكر، أو مفردين لمؤنث كهند كفائمة، أو مثنيين لمؤنث كالهندان قائمتان، أو مجموعين لمؤنث جمع تصحيح، كالهندات قائمات، أو جمع تكسير كالهنود قيام، وهذه أربعة للمؤنث، وتمام العشرة المضاف إلى ياء المتكلم والمضاف إلى غير ياء المتكلم.

ثم شرع في تعريف المبتدأ بقوله: المبتدأ: هو الاسم، الصريح، أو المئول به، المرفوع لفظًا أو محلًّا، العاري أي: المجرد عن العوامل اللفظية، أو بمنزلة المجرد، مخبر عنه، أو وصف رافع لمكتفى به عن الخبر، أو بمنزلة الوصف.

فالاسم الصريح: نحو قول من يعتقد السامع عدم إيمانه: الله ربنا، ومحمد نبينا.

والمؤول بالصريح: هو المصدر المنسبك من (أن) والفعل؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤]، فـ (أن تصوموا) مبتدأ، وهو بمنزلة الاسم الصريح؛ لأنه في تأويل: صومكم، وخبره (خير لكم).

فخرج بـ (الاسم): الفعل والحرف، وبـ (المرفوع): المنصوب والمجرور، وبـ (العاري عن العوامل اللفظية): الفاعل، واسم كان وأخواتها؛ لكون عاملها لفظيًا وهو الفعل.

فمثال الاسم المجرد عن العوامل اللفظية: ما مثلنا به للصوم المئول، والذي بمنزلة المجرد عن العوامل اللفظية: ما دخل عليه حرف زائد أو شبهه، فالأول نحو: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ﴾ [فاطر: ٣]، ونحو: بحسبك درهم، فـ (خالق) و (حسبك) مبتدآن وإن كانا غير مجردين عن من والباء الزائدتين؛ لأن وجود الحرف الزائد كلًّا وجود.

والخبر: هو الاسم المرفوع المسند إليه، أي: إلى المبتدأ.

تنبيه

قد علم أن المبتدأ والخبر مرفوعان، هذا لا خلاف فيه، وإنما اختلف في رافعهما.

والأصح: أن المبتدأ مرفوع بالابتداء، وهو التجرد للإسناد في ارتفاع الخبر بالمبتدأ.

وقيل: إن كلًّا منهما رفع الآخر.

وقيل: الرافع لهما الابتداء.

ثم تارة يكون المبتدأ والخبر مفردين لمذكر؛ نحو قولك: زيد قائم، فـ (زيد) مبتدأ مرفوع بالابتداء، وقام خبره مرفوع بالمبتدأ، وعلامة الرفع فيهما الضمة؛ لأنهما اسمان مفردان.

وتارة يكونان مفردين لمؤنث؛ نحو: هند قائمة.

وتارة يكونان مثنيين لمذكر؛ كقولك: الزيدان قائمان، فـ (الزيدان) مبتدأ مرفوع بالابتداء، و(قائمان) خبره مرفوع بالمبتدأ، وعلامة الرفع فيهما الألف نيابة عن الضمة.

وتارة يكونان مثنيين لمؤنث؛ نحو: الهندان قائمتان.

وتارة يكونان مجموعين لمذكر جمع تصحيح؛ كقولك: الزيدون قائمون، فـ (الزيدون) مبتدأ مرفوع بالابتداء، و(قائمون) خبره مرفوع بالمبتدأ، وعلامة الرفع فيهما الواو نيابة عن الضمة.

وتارة يكونان مجموعين لمؤنث جمع تصحيح؛ نحو: الهندات قائمات.

وتارة يكونان مجموعين لمذكر جمع تكسير؛ نحو: الزيود قيام.

وتارة يكونان مجموعين جمع تكسير لمؤنث؛ نحو: الهنود قيام.

قال ابن آجروم: (والمبتدأ قسمان: ظاهر ومضمر، فالظاهر ما تقدم ذكره، والمضمر اثنا عشر، وهي: أنا، ونحن، وأنتَ، وأنتِ، وأنتما، وأنتم، وأنتن، وهو، وهي، وهما، وهم، وهن، نحو قولك: "أنا قائم"، " نحن قائمون" وما أشبه ذلك)

ثم قسم المبتدأ إلى قسمين فقال: والمبتدأ، أي: من حيث هو قسمان: قسم ظاهر، وقسم مضمر، فالظاهر ما تقدم ذكره، وأراد بذلك: أن المبتدأ – وهو الجزء الأول – في الأمثلة المتقدمة ظاهر لا مضمر.

ولما فرغ من المبتدأ الظاهر شرع في المبتدأ المضمر فقال: والمضمر اثنا عشر ضميرًا منفصلًا، وهي: أنا للمتكلم وحده، ونحن للمتكلم ومعه غيره، أو المعظم نفسه ولو أنثى، وأنت بفتح التاء للمخاطب، وأنتِ بكسر التاء للمخاطبة، وأنتما للمثنى مطلقًا، وأنتم لجمع الذكور المخاطبين، وأنتن لجمع الإناث المخاطبات، وهو للفرد الغائب، وهي للمفردة الغائبة، وهما للمثنى للغائب مطلقًا، وهم لجمع الذكور الغائبين، وهنَّ لجمع الإناث الغائبات، وتسمى هذه الضمائرُ ضمائرَ الرفع المنفصلة.

والغالب إذا وقعت مبتدأ: أن يخبر عنها بما يطابقها في المعنى، فمن غير الغالب: ﴿هُمْ أَحْسَنُ أَثَاثًا﴾ [مريم: ٧٤]، ومن الغالب: نحو قولك: أنا قائم، فـ (أنا)ضمير رفع

منفصل في محل رفع بالابتداء، و (قائم) خبره مرفوع بالمبتدأ، وعلامة رفعه الضمة، ونحن قائمون، فـ (نحن) مبتدأ مضمر في محل رفع بالابتداء، و(قائمون) خبره مرفوع بالمبتدأ، وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة، وما أشبه ذلك، من نحو: أنتَ قائم، وأنتِ قائمة، وأنتما قائمان، وأنتما قائمتان، وأنتم قائمون، وأنتن قائمات، وهو قائم، وهي قائمة، وهما قائمان، وهما قائمتان، وهم قائمون، وهن قائمات، فالمبتدأ في هذه الأمثلة كلها مضمر مبني لا يدخله إعراب.

تنبيه

جملة الضمائر البارزة: ستون ضميرًا، وذلك لأن البارز: إما متصل، أو منفصل، والمتصل: مرفوع ومنصوب ومجرور، والمنفصل: مرفوع ومنصوب فقط، فهذه خمسة أقسام: ثلاثة للمتصل، واثنتان للمنفصل، ولكل من هذه الخمسة اثنتا عشرة لفظة، منها واحدة للمتكلم وحده، وواحدة له ولمن معه، وخمسة للمخاطب؛ واحدة للمذكر، وواحدة للمؤنث، وواحدة لتثنيتهما، وواحدة لجمع المذكر، وواحدة لجمع المؤنث، وخمسة للغائب كذلك، وإذا ضربت خمسة في اثني عشر خرج ستون، ولا نطيل الكلام بأمثلتها.

والمختار في (أنا): أن الضمير هو الهمزة والنون فقط، والألف زائدة لبيان الحركة، ومذهب الكوفيين: أنه الأحرف الثلاثة، واختاره ابن مالك.

وفي (أنت) وفروعه: أن الضمير نفس (أن) عند البصريين، واللواحق له حروف خطاب.

وذهب الفراء: إلى أن (أنت) بكماله هو الضمير.

وذهب ابن كيسان: إلى أن التاء هي الضمير، وهي التي في فعلت، وكبرت بـ (أن).

وفي (هو) و (هي): الجميع ضمير، وهو مذهب البصريين.

وذهب الكوفيون: إلى أن الضمير هو الهاء فقط، والواو والياء إشباع.

وفي (هما) و (هم): الضمير الهاء وحدها، وحكي عن الفارسي: أنه المجموع.

وفي (هن): الهاء وحدها، والنون الأولى كالميم في (هم)، والثانية كالواو في (همو).

قال ابن آجروم: (والخبر قسمان: مفرد وغير مفرد، فالمفرد نحو قولك: "زيد قائم"، "والزيدان قائمان، والزيدون قائمون، وغير المفرد أربعة أشياء: الجار والمجرور، والظرف، والفعل مع فاعله، والمبتدأ مع خبره، نحو قولك: " زيد في الدار، وزيد عندك، وزيد قائم أبوه، وزيد جاريته ذاهبة")

ولما فرغ من تقسم المبتدأ إلى ظاهر ومضمر شرع في تقسيم الخبر إلى مفرد ومركب فقال: والخبر، أي: من حيث هو قسمان: قسم مفرد، وقسم غير مفرد، والمراد بالمفرد هنا: ما ليس جملة ولا شبهها ولو كان مثنى أو مجموعًا؛ فإنه في هذا الباب يسمى مفردًا.

فالمفرد نحو: زيدٌ قائم، فـ(زيد) مبتدأ مرفوع بالابتداء، و (قائم) خبره مرفوع بالمبتدأ وهو خبر مفرد وكذلك: الزيدان قائمان، فـ (الزيدان) مبتدأ، و(قائمان) خبره، وكذلك: الزيدون قائمون، فـ (الزيدون) مبتدأ، وقائمون خبره، والخبر في هذه الأمثلة كلها مفرد؛ لأنه ليس بجملة ولا شبهها، بل هو لفظة واحدة.

ولما فرغ من الخبر المفرد شرع في الخبر المركب فقال: وغير المفرد أربعة أشياء: شيئان في الجملة، وشيئان في شبهها.

فالشيئان في شبه الجملة: الجار والمجرور، والظرف التامان، والمراد بالتام منهما: ما يفهم بمجرد ذكره مع ما يتعلق به، كما يعلم مما مثل به كما سيأتي، بخلاف الناقصين؛ نحو: جاء الذي مكانًا، والذي بك، فلا يفهم معناهما إلا بذكر متعلق خاص جائز الذكر؛ نحو أن تقول: جاء الذي سكن مكانًا، والذي مر بك.

والشيئان في الجملة هما: الفعل مع فاعله، أي: الظاهر أو المضمر، والمبتدأ مع خبره، أي: المفرد أو غيره.

والجار والمجرور نحو قولك: زيدٌ في الدار، فـ (زيد) مبتدأ، وفي الدار جار مجرور خبر عن زيد.

والظرف؛ نحو قولك: زيدٌ عندك، فـ (زيد) مبتدأ، وعندك ظرف خبر عن زيد.

والصحيح: أن الخبر متعلق الجار والمجرور والظرف، لا هما، وهذان يشبهان بالجملة؛ لأنهما متعلقان بمحذوف وجوبًا تقديره: كائن أو مستقر، أو كائن أو استقر، ويرجعان في التقدير إلى المفرد إن قدر: كائن أو مستقر، أو إلى الجملة إن قدر: كان أو استقر، فـ(كان) و (استقر) فعلان، وفاعلهما ضمير مستتر عائد على المبتدأ، وكل منهما جملة فعلية خبر عن المبتدأ.

وقوله: والفعل مع فاعله، نحو قولك: زيد قام أبوه: إشارة إلى أن الخبر جملة فعلية، فـ (زيد) مبتدأ، وجملة (قام أبوه) من الفعل والفاعل والمضاف إليه: في محل رفع خبر عن زيد، والرابط بينهما الهاء من أبوه.

وقوله: والمبتدأ مع خبره، نحو قولك: زيدٌ جاريته ذاهبة: إشارة إلى أن الخبر جملة اسمية، فـ (زيد) مبتدأ أول، وجاريته مبتدأ ثان، وذاهبة خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره: في موضع رفع خبر المبتدأ الأول، والرابط بين المبتدأ الأول وخبره الهاء من جاريته.

تَتِمَّة

للخبر ثلاث حالات:

أحدها: التأخير، وهو الأصل؛ كـ (زيد قائم).

ويجب تأخير الخبر في مسائل:

الأولى: أن يخاف التباسه بالمبتدأ؛ بأن يكونا معرفتين أو نكرتين متساويتين ولا قرينة تميز أحدهما عن الآخر؛ نحو: زيد أخوك، ونحو: أفضل منك أفضل مني، فإن وجد قرينة لفظية أو معنوية، عمل بها.

فالأول نحو: رجل صالح حاضر؛ فإن القرينة اللفظية قاضية على النكرة الموصوفة بالابتدائية، تقدمت أو تأخرت.

والثاني: أبو يوسف أبو حنيفة؛ فإن القرينة المعنوية – وهي التشبيه الحقيقي- قاضية بأن أبا يوسف مبتدأ؛ لأنه مشبه، وأبو حنيفة خبر؛ لأنه مشبه به، تقدم أو تأخر.

المسألة الثانية: أن يخاف التباس المبتدأ بالفاعل؛ نحو: زيد قام، فلو قدم وقيل: قام زيد، التبس المبتدأ بالفاعل.

المسألة الثالثة: أن يقترن الخبر بـ (إلا) معنى؛ نحو: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ نَذِيرٌ﴾ [هود:١٢]، فلا يجوز تقديم الخبر ح لأنه محصور فيه بـ (إلا)معنى، والتقدير: ما أنت إلا نذير، أو يقترن بـ (إلا) لفظًا؛ نحو: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عمران: ١٤٤]. فلا يجوز تقديم الخبر؛لما مر.

ويجوز حذف ما علم من مبتدأ وخبر جوازًا، وقد يجب.

فمثال حذف المبتدأ جوازًا: قوله تعالى: ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا﴾ [فصلت: ٤٦]، والتقدير: فعمله لنفسه، وإساءته عليها.

ومثال حذفه وجوبًا: قولهم: في ذمتي لأفعلن، فـ (في ذمتي) خبر لمبتدأ محذوفًا وجوبًا؛ لسد جواب القسم مسده؛ أي: في ذمتي ميثاق أو عهد.

ومثال حذف الخبر جوازًا: قوله تعالى: ﴿أُكُلُهَا دَائِمٌ وَظِلُّهَا﴾ [الرعد:٣٥]، فـ (ظلها) مبتدأ، وخبره محذوف جوازًا؛ لدلالة ما قبله عليه؛ أي: دائم.

ومثال حذف الخبر وجوبًا: قولهم: كل صانع وما صنع، فـ (كل)، مبتدأ، و (صانع) مضاف إليه، (وما صنع)، معطوف على المبتدأ، الخبر محذوف وجوبًا؛ أي: مقترنان، وإنما وجب الحذف؛ لدلالة الواو مقام مع، ولو جيء به مع، كان كلامًا تامًّا، فإن لم تكن الواو نصًّا في المعية، لم يجب الحذف، نحو [1]: [الطويل]

وكلُّ امْرِئٍ والمَـــــوْتُ يَلْتَقِيَانِ

واجتمع حذف كل واحد منهما في نحو قوله تعالى: ﴿سَلَامٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ﴾ [الذاريات: ٢٥]، فـ (سلام)،مبتدأ حذف خبره وهو (عليكم)، و(قوم) خبر حذف مبتدؤه، وهو أنتم.

(١) لم أقف على قائله.